رؤى

مفارقات الخطاب الإثنوغرافي حول المغرب المرحلة الاستعمارية .. نموذجاً

د. عز الدين الخطابي

ما هي الأهمية التي تكتسيها الأعمال الإثنوغرافية المنجزة حول المغرب؟ وبأي معنى نتحدث عن مفارقات خطابها؟

لنشر على الفور، إلى أن هذه الآمال قد مهدت للاحتلال الاستعماري الأوروبي (الفرنسي والأسباني تحديداً) للمغرب، وواكبت تثبيت دعائمه، كما شكلت خطاباً تبريرياً لهذا الاحتلال الذي عرف أوج نشاطه في إفريقيا خلال القرن التاسع عشر.

1. اهتمام أوروبا الاستعمارية بالمغرب:

ويمكننا تحديد الاهتمام الذي أولته أوروبا للمغرب، من خلال ثلاثة مستويات: سياسية واقتصادية وثقافية:

» فعلى المستوى السياسي: كان لهزيمة المغرب في معركة إيسلي ضد فرنسا سنة 1844، وفي معركة تطوان ضد أسبانيا سنة 1860، أثرهما في تسريع وثيرة اهتمام الباحثين الأوروبيين بالمجتمع المغربي، الذي كان يكتسي في مخيلتهم طابعاً غرائبياً. هكذا، تحددت البعثات والرحلات إلى المغرب، وظهرت في هذا الإطار أسماء وازنة في مجال الإثنوغرافيا والجغرافيا والعلوم القانونية والسياسية، ساهمت عبر مراسلاتها وملاحظاتها الإدارية ومقالاتها وكتبها، في تقديم صورة عن المغرب، ليس الهدف منها هو إشباع فضول القارئ العادي فحسب، بل أيضاً وأساساً، تقديم معلومات حيوية لأصحاب القرار السياسي والعسكري في أوروبا، خلال مرحلة توسعها الاستعماري. ومن بين هذه الأسماء نذكر: دومكنزي (De Mackenzie) (إنجلترا 1871 – 1872)، لانز (Lenz) (ألمانيا، 1879 – 1880)، بنيتيث (Benitez) (أسبانيا، 1872 – 1880)، شارل دوفوكو (Ch. De Foucault) (فرنسا، 1883 – 1884).

» على المستوى الاقتصادي: سمحت الاتفاقيات التجارية التي تمت بين المغرب وبعض البلدان الأوروبية في القرن التاسع عشر –كما هو الشأن مع إنجلترا سنة 1856 مثلاً– بانفتاح الأسواق المغربية على التجارة الرأسمالية، ومهدت لظاهرة الحماية القنصلية. وبذلك اشتدت المنافسة بين الأوروبيين وتعددت بعثاتهم ورحلات مكتشفيهم، لترسخ تواجدهم في هذا البلد. وهكذا سيتواجد في هذا الأخير نوعان من الاستثمار:

- استثمار اقتصادي ذو خلفية سياسية، يروم بالأساس، استغلال خيرات المغرب.
- استثمار على مستوى المخيلة، يقدم أحكاماً وتصورات حول المجتمع المغربي مطبوعة بالنزعة الغرائبية (exotisme) وبمركزيتها الغربية.[1]

» على المستوى الثقافي: كان لتطور حقل الاستشراق والعلوم الاجتماعية أثره في صياغة وبلورة صورة خاصة عن الآخر [الشرق]، ظلت خاضعة لمجموعة من المرتكزات، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تصورها الميتافيزيقي لثقافة الآخر.
- ارتباطها الكلي أو الجزئي بالسياسة الاستعمارية.

وهذا ما أكد عليه المفكر الفلسطيني الراحل، إدوارد سعيد، حينما اعتبر أن الشرق «يعاني بوصفه شيئاً بقي ثابتاً في الزمان والمكان من أجل الغرب. لقد كانت نجاحات الاستشراق الوصفية والنصية من الضخامة والتأثير، بحيث أن مراحل كاملة من تاريخ الشرق الثقافي والسياسي والاجتماعي، تعتبر الآن مجرد استجابات للغرب. فالغرب هو المشهد والحكم والمحلفون، لكل وجه من أوجه سلوك الشرق». [2]

وعلى الرغم من التغييرات الطارئة على مناهج الغربيين واستفادتهم من معطيات العلوم الاجتماعية (إثنوغرافياً، تاريخ اقتصادي . . . الخ)، فإن هذا الفائض المعرفي سيتم استثماره في إطار «المنظومة المرجعية الغربية» التي تعتبر معياراً كونياً؛ وبالتالي سيظل الآخر (أي نحن) خاضعاً لهذا النموذج الغربي الأمثل الذي تشكل نزعته الذاتية عائقاً أمام أي تصور موضوعي لثقافة الآخر. [3]

وفي هذا الإطار، ستشكل الأبحاث والدراسات حول المغرب، مجالاً لمراكمة المعلومات حول عادات أهله وتقاليدهم وسلوكاتهم، من أجل استثمارها السياسي والأيديولوجي فيما بعد. وسيتم ابتداء من سنة 1904 تأسيس البعثة العلمية بالمغرب، بتحفيز من الإثنوغرافي الفرنسي ميشو-بيلير (Michaux Bellaire)، وهو ما سيعتبر نقطة إنطلاق مؤسساتية للأبحاث حول المغرب، ستدعم سياسياً من طرف السلطات الاستعمارية، وتحديداً من طرف المقيم العام ليوطي (Lyautey). وسينتج عن ذلك، إصدار «الأرشيفات المغربية» و«مجلة العالم الإسلامي». وابتداء من سنة 1920، سيظهر أول عدد من مجلة «هسبريس» (Hesperis) الذائعة الصيت، التي ستحل محل «الأرشيفات الأمازيغية» التي كانت تصدر عن المدرسة الفرنسية الأمازيغية التي أسست بالرباط سنة 1914.

ومما لا شك فيه، أن هذه «الحركة العلمية» قد سمحت بمراكمة معلومات وافرة حول العادات والتقاليد المغربية ليس بالحواضر فقط، ولكن أيضاً وخصوصاً بالبوادي والقرى والمناطق الجبلية التي ستصنف في كثير من الأحيان في خانة «بلاد السيبة»، التي لا تخضع للسلطة المركزية «المخزن». غير أن هذا التراكم المعرفي كان يخضع في مجمله لمقتضيات سياسية استعمارية، ما جعل خطابه ملتبساً ومفارقاً. فما هي أوجه هذا الالتباس وهذه المفارقة؟

2. مفارقات الخطاب الإثنوغرافي:

يمكن تحديد هذه المفارقات في مستويين، وهما:

- علاقة العلمي بالسياسي.
- النظرة الثنائية للمجتمع المغربي.

من فعاليات «المدرسة الصيفية: الدراما في سياق تعلمي» التي نظمها المركز في جرش.

2-1. المستوى الأول:

إن أبرز ما يميز الخطاب الإثنوغرافي هو محاولته الجمع بين الصرامة العلمية التي تقتضيها منهجية العلوم الاجتماعية والمصلحة السياسية للوطن الأم (فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، ألمانيا . . . الخ)، وهذا التجاور، أو بالأحرى هذا التداخل بين العلم والسياسة، هو الذي يعكس التباس خطاب الباحثين الاجتماعيين الغربيين وصعوبة التزامهم بـ «الموضوعية العلمية». وقد سبق للباحث المغربي فوزي هرورو أن أبان عن هذا الالتباس، بخصوص أعمال ميشو بيلير، والهدف من تأسيس «البعثة العلمية»، حيث تساءل قائلاً: «إذا كان هدف البعثة العلمية هو القيام بدراسة موضوعية حول المغرب، تروم معرفة الوقائع من أجل السيطرة عليها، وإذا كانت هذه السيطرة تقدم تبريرات مشروعة، أفلن تسقط هذه المؤسسة بالتالي في تناقض لا يمكن تجاوزه على ما يبدو، تناقض يتمثل في محاولة معرفة الواقع بغرض تشويهه، رغبة في استعماله لأغراض خاصة؟». [4]

2-2. المستوى الثاني:

يعتبر نتاجاً لالتباس الخطاب الإثنوغرافي وتأرجحه بين «المطلب العلمي» و«المصلحة السياسية والاقتصادية»؛ حيث خضع تصور المجتمع المغربي لثنائية قائمة على مجموعة من التقابلات مثل: بلاد المخزن/ بلاد السيبة، العرق العربي/ العرق الأمازيغي، الشرع/ العرف، المجتمع الحضري/ المجتمع القروي، الإسلام الرسمي/ الإسلام الشعبي، سلطة الجماعة/ سلطة الدولة . . . الخ، وبدل استثمار هذه التقابلات باعتبارها انعكاساً لغنى الواقع المغربي وتعدديته وتنوع أشكاله الاجتماعية والثقافية، فقد تم التعامل معها بشكل تجزيئي واختزالي، حيث تمت معالجة كل مكون من مكونات هذه التقابلات بمعزل عن الآخر، ولم تحدد العلاقات الظاهرة أو الخفية بين أحكام الشرع وأحكام العرف مثلاً، أو بين تدبير الجماعة لشؤون القبيلة والتدبير المخزني [المركزي] لشؤون البلاد، أو بين إسلام الزوايا والمعتقدات التي ترجع إلى عهود سحيقة والإسلام المذهبي المقنن.

وفي الحقيقة، فإن هذه الدراسات الإثنوغرافية، كرست تمركز الغرب حول ذاته معرفياً: إذ ظلت معارفه مرتبطة بتصور اختزالي للآخر المغاير، كما أنها وظفت لخدمة مصالح الغرب السياسية والاقتصادية؛ وحتى في الحالة التي أنتجت فيها معارف منتقدة لهذا التمركز حول الذات كما هو الشأن بالنسبة لكتابات جاك بيرك (J. Berque)، وكلود ليفي شتراوس (C.L. Strauss)، فإن هذه المعارف ظلت مشدودة إلى حنين الأصل والهوية الخالصة، أي أنها عملت على خلق نموذج للآخر، تفوح منه نكهة غرائبية أكثر مما يعبر عن حقيقة معطاة.

وكمثال على ذلك، يمكن الاستشهاد بأفكار الأنثربولوجي الإنجليزي إرنست جلنر (Ernest Gellner) الذي حاول تطبيق النظرية التجزيئية (Segmentarisme) في دراسته لقبائل الأطلس الكبير والمتوسط بالمغرب. فهو قد انطلق من كون جميع قبائل إفريقيا الشمالية تجزيئية، معتبراً أن قوانين هذه النظرية، هي وحدها الكفيلة بالتفسير المناسب لكل الآليات المتحكمة في هذه المجتمعات. وسيحدد الشروط التي ينبغي توفرها بالنسبة للنظام التجزيئي داخل القبائل، وهي كالتالي:

- انعدام أي تجميع للسلطة بين يدي شخص واحد بصفة عامة.
- الغياب التام للمؤسسات السياسية المتخصصة.
- التوزيع المتوازن للسلطة بين مختلف المجموعات وعلى جميع المستويات، وهذا يكفي لضمان استتاب النظام.
- تبقى وحدة المجموعة وتلاحمها مستمرين بفعل الخوف الدائم من الأخطار الخارجية. [5]

إن عملية الانصهار والانفصام ضمن اللعبة التجزيئية، تحول دون ظهور الترتيب الهرمي (تدرج فئوي وطبقي)؛ ولهذا يبدو التوازن داخل القبيلة منفلتاً من تاريخ المجتمع العام، وكأن القبيلة كيان معزول عما حوله، لا يخضع لعملية الارتباط والتحالف والهيمنة. ونحن نعلم أن الدولة المركزية (المخزن) قد تدخلت أحياناً عديدة، على مدى تاريخ المغرب، في التنظيم القبلي؛ مساهمة بذلك في تقسيم القبائل أو تغيير مواقعها. وقد اعترف جلنر نفسه بهذا الأمر، حينما أقر بأن ما يوحد القبيلة المغاربية هو قبل كل شيء، إرادة الاستقلال تجاه السلطة المركزية. لكن كل شيء يتغير عندما تتدخل الدولة وتحتكر لنفسها العنف المشروع. [6] فقوة الدولة تربك التنظيم المفترض فيه أنه تجزيئي، وذلك باعتماد العنف العسكري أثناء عملية التدخل. إضافة إلى ذلك، فإن اختلال التوازن يمكن أن يظهر داخل حلف أو قبيلة، حينما يتعلق الأمر بامتلاك السلطة. كما أن باستطاعة السلطة المركزية (المخزن) أن تتحالف مع قبائل ضد أخرى.

وبذلك، ظلت النظرية التجزيئية عبارة عن خطاطة مجردة غير قادرة على استيعاب الواقع الاجتماعي، وبخاصة واقع الصراعات الفئوية والطبقية وتأثيراتها على اللعبة السياسية.

وهذا نموذج للمزالق المعرفية التي تؤدي إليها كل دراسة قائمة على أحلام مسبقة اتجاه الآخر المختلف، ما يشكل عائقاً أمام إمكانية تصور علمي موضوعي لثقافته.

ومع ذلك، فإن الأبحاث والدراسات الإثنوغرافية شكلت ثروة وثائقية مهمة لا غنى عنها لمعرفة الواقع المغربي في فتراته الحرجة، وتحديداً في المرحلتين الاستعمارية وما قبل الاستعمارية. وتتجلى هذه الأهمية في ثلاثة مستويات على الأقل:

- فهي مكنت من استخدام مناهج العلوم الاجتماعية لدراسة وقائع المجتمع المغربي وفهمه.
- كما أن الموضوعات الخاضعة للملاحظة والتحليل، كانت متنوعة بشكل كبير وأبانت عن تعدد الثقافات بالمغرب وخصوبتها وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها.
- ومن جهة ثالثة، ساهمت في التمهيد لقيام سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا تهتمان بالوقائع الاجتماعية بمغرب ما بعد الاستعمار، والتي حمل لواءها باحثون مثل أندري آدم (André Adam) صاحب العمل الضخم حول الدار البيضاء

وبول باسكون (Paul Pascon)، وعبد الكبير خطيبي، وعبد الله حمودي . . . الخ .

وهذا وجه آخر لمفارقات الأدبيات الإثنوغرافية . فعلى الرغم من أن «إرادة المعرفة» لديها، كانت تروم خدمة الإدارة الاستعمارية، فإنها ساهمت بشكل غير مباشر، في وضع أرضية للنقاش حول طبيعة المجتمع المغربي وأنماط العلاقات بين مكوناته؛ سواء على المستوى الأفقي (بين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين)، أو على المستوى العمودي (بين هؤلاء وبين المؤرخين وعلماء الاقتصاد والسياسة) .

لذلك، لا يمكن تجاهل التأثير الذي مارسته هذه الإثنوغرافيا على مسار الأبحاث الاجتماعية؛ أولاً، بسبب غنى الأدوات المستعملة من طرف باحثيها والمناهج والطرق التي ابتكروها لدراسة الوقائع (منوغرافيات، تحقيقات) .

وثانياً، بفعل الرهانات التي ستطرحها على الفاعلين (السياسيين والاقتصاديين) في مغرب ما بعد الاستقلال . وثالثاً، نظراً للتحديات التي ستضعها أمام الباحثين المغاربة، لفحص مفاهيمها وأطروحاتها المتعلقة بالبنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمغرب ما قبل الاستعمار، وهي الأطروحات التي كانت تروم في المقام الأول خدمة مطامح الاستعمار ومطامعه .

د . عز الدين الخطابي
عضو اتحاد كتاب المغرب

الهوامش:

[1] M. Alaoui Belrhiti, *Fès lieu d'écriture*, ed. Afrique orient, Casablanca, 1988, pp. 12/13.

[2] إدوار سعيد (1995)، **الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط 1، 1981، ص: 132 .

[3] عز الدين الخطابي (1983) . "مكسيم ودنسون والاستشراق" ، **مجلة الثقافة الجديدة**، عدد 30، السنة السابعة، ص: 102 .

[4] M.F. Houroro, *Sociologie politique coloniale au Maroc, cas de Michaux Bellaire*, ed. Afrique orient, Casablanca, 1988, p: 23-24.

[5] E. Gellner, «Système tribal et changement social en Afrique du nord», *Annales marocaines de sociologie*, 1969, p: 4 et suiv.

علي صدقي أزايكو (1989) . "حول النظرية التجزيئية مطبقة على المغرب" ، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، العدد 14، ص: 10-11 .

[6] Paul Coatalen , «Compte rendu d'une conférence de Gellner sur la notion de segmentarité», *Annales marocaines de sociologie*, Rabat, 1968, p: 193.

من فعاليات «المدرسة الصيفية: الدراما في سياق تعلمي» التي نظمها المركز في جرش .